الملحق الثالث: إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية

يصف *هذا الملحق العلاقة بين نظام إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية*.

ألف- مقدمة

١- باستثناءات قليلة، تعرِّف وتقيِّم الأرصدة والتدفقات في نظام إحصاءات مالية الحكومة بنفس الطريقة ويسجلان في نفس التوقيت المتبع في نظام الحسابات القومية.[١] غير أن عرض نظام إحصاءات مالية الحكومة بالفصل الرابع يختلف عن عرض قطاع الحكومة العامة في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣. وإضافة إلى ذلك، فإن معاملة إحصاءات مالية الحكومة لبعض الأنشطة تختلف عن معاملة نفس الأنشطة في نظام الحسابات القومية، كما توجد بكل واحد من النظامين بنود موازنة لا توجد بالنظام الآخر، فضلا عن اختلاف التصنيفات.

٢- يلخص الملحق أوجه التشابه والاختلاف المهمة بين النظامين الإحصائيين. ويشير الملحق أيضا إلى كيفية استخدام البيانات المعدة لأغراض نظام إحصاءات مالية الحكومة كمدخلات في إعداد حسابات قطاع الحكومة العامة في نظام الحسابات القومية. غير أن الملحق لا يسرد جميع الاختلافات بين النظامين، ولا ينبغي اعتباره دليلا شاملا.

باء- نطاق التغطية والقواعد المحاسبية

٣- كما ورد في الفصل الثاني، يتطابق قطاع الحكومة العامة في نظام إحصاءات مالية الحكومة مع قطاع الحكومة العامة في نظام الحسابات القومية.[٢] وينبغي أن يتأكد معدو بيانات النظامين من تطابق التغطية الفعلية المستخدمة في إحصاءاتهم.

٤- تتطابق معظم القواعد المحاسبية المستخدمة في النظامين. وعلى وجه الخصوص، تتطابق القواعد الخاصة بوقت القيد، وتقييم الأرصدة، والتدفقات، والقواعد التي تحكم قيد الأرصدة، والتدفقات على أساس إجمالي أو على أساس صاف.

٥- يختص الفارق الرئيسي بين النظامين فيما يتعلق القواعد المحاسبية بالتوحيد، وهو حذف جميع أوضاع الأصول والخصوم داخل القطاع الواحد وجميع المعاملات بين وحدتين بنفس القطاع.[٣] وبوجه عام، لا يستخدم التوحيد في نظام الحسابات القومية. وبذلك، فإن سندات الحكومة التي تقتنيها وحدة حكومية والتي أصدرتها وحدة حكومية أخرى، تظهر كأصول مالية في الميزانية العمومية لقطاع الحكومة العامة. وعلى العكس من ذلك، يستخدم التوحيد الكامل في نظام إحصاءات مالية الحكومة.[٤] والغرض من ذلك هو توضيح أنشطة قطاع الحكومة العامة، أو أي مجموعات أخرى من الوحدات، كما لو كانت هناك وحدة واحدة فقط، والتوحيد هو عملية تعديل تجري بعد إعداد الإحصاءات عن كل وحدة. ونظرا لأن إحصاءات نظام الحسابات القومية غير موحدة، ينبغي لمعدي إحصاءات مالية الحكومة الحفاظ على الإحصاءات غير الموحدة ليستخدمها معدو الحسابات القومية.

جيم- مقارنة هيكلي نظام إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية

٦- يمكن وصف نظامي إحصاءات مالية الحكومة والحسابات القومية بأنهما قيد وعرض منهجيان للأرصدة والتدفقات، حيث تتألف التدفقات من المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى. غير أن التدفقات الفعلية المسجلة تختلف في عدد من الحالات، ويعود

---

[١] تختص معظم الإشارات إلى *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ في هذا الملحق بالمحتوى العام للنظام ولا تشير إلى أجزاء معينة من النص. وتستخدم عبارة "في نظام الحسابات القومية" للإشارة إلى *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ كجملة أفكار.

[٢] القطاع العام ليس أحد القطاعات الرئيسية الخمسة في نظام الحسابات القومية ولكنه معرَّف في الفصل التاسع عشر، وهذا التعريف مطابق للتعريف الوارد في الفصل الثاني من هذا الدليل.

[٣] يمكن تطبيق التوحيد على إحصاءات أي مجموعة من الوحدات، بما في ذلك القطاعات الفرعية لقطاع الحكومة العامة، أو القطاع العام بأكمله، أو أي مجموعات أخرى يشار في الفصل الثاني إلى أهميتها التحليلية.

[٤] يسلم *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣ في الفقرة ٣-١٢١ بأهمية توحيد بيانات قطاع الحكومة العامة.

ذلك أساسا إلى أن معاملة أنشطة الحكومة الإنتاجية تختلف اختلافا بعيدا في النظامين.

٧- يتألف الإطار التحليلي لإحصاءات مالية الحكومة من أربعة كشوف، إذ يعرض "بيان عمليات الحكومة" جميع المعاملات المسجلة في نظام إحصاءات مالية الحكومة، ويرد عرض التدفقات الاقتصادية الأخرى في "بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى"، وعرض الأرصدة في "الميزانية العمومية"، وأخيرا يوفر "بيان مصادر واستخدامات النقد" معلومات عن التدفقات النقدية.

٨- يرد عرض المعاملات في نظام الحسابات القومية في تسلسل من سبعة حسابات (راجع الجدول أ٣-١)، ويرد عرض التدفقات الاقتصادية الأخرى في حسابين، وعرض الأرصدة في الميزانية العمومية. ولا يوجد في نظام الحسابات القومية بيان معادل لبيان مصادر واستخدامات النقد الوارد في نظام إحصاءات مالية الحكومة.

٩- ينقسم تسلسل حسابات المعاملات في نظام الحسابات القومية إلى حسابات جارية وحسابات تراكمية. وتسجل الحسابات الجارية إنتاج السلع والخدمات، وتوليد الدخل وتوزيعه وإعادة توزيعه واستخدامه. أما حسابات التراكم فتسجل اقتناء الأصول والخصوم والتصرف فيها. ورغم كثرة عدد الحسابات في نظام الحسابات القومية، هناك تناظر وثيق بين هيكلي النظامين.[٥]

١٠- ينقسم "بيان عمليات الحكومة" في نظام إحصاءات مالية الحكومة إلى ثلاثة أقسام. وتعد المعاملات المعروضة في القسم الأول مشابهة للمعاملات المعروضة في الحسابات الجارية في نظام الحسابات القومية باستثناء واحد هو أن التحويلات الرأسمالية مبينة في حساب رأس المال في نظام الحسابات القومية وهو أحد حسابات التراكم. وجميع معاملات نظام إحصاءات مالية الحكومة المعروضة في القسمين الثاني والثالث من "بيان عمليات الحكومة" ترد في حساب رأس المال والحساب المالي، على التوالي، في نظام الحسابات القومية.

١١- عدد البنود الموازنة أكبر في نظام الحسابات القومية منه في نظام إحصاءات مالية الحكومة، لأن عدد حسابات المعاملات أكبر من عدد الأقسام في "بيان عمليات الحكومة". وإضافة إلى ذلك، يعني اختلاف معاملة أنشطة مختارة وترتيب التحويلات الرأسمالية أن بند إحصاءات مالية الحكومة الموازن في حالة القسم الأول من "بيان عمليات الحكومة"، وهو صافي رصيد التشغيل، يختلف عن الادخار، وهو البند الموازن النهائي في تسلسل الحسابات الجارية في نظام الحسابات القومية.[٦] وصافي الإقراض/الاقتراض هو البند الموازن في حالة القسمين الثاني والثالث من "بيان عمليات الحكومة" وفي حالة "حساب رأس المال" و"الحساب المالي" في نظام الحسابات القومية.[٧]

١٢- يغطي "بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى" في نظام إحصاءات مالية الحكومة جميع التدفقات الاقتصادية الأخرى، مصنفة حسب نوع الأصل أو الالتزام المعني، وحسب ما إذا كان التدفق مكسب حيازة،[٨] أو تغيرا آخر في حجم الأصول. أما في نظام الحسابات القومية، فيوجد نفس التمييز بين مكاسب الحيازة والتغيرات الأخرى في حجم الأصول، ولكن يسجل هذان النوعان من التدفقات في حسابين مستقلين وليس في بيان واحد هما: "حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول" و"حساب إعادة التقييم".[٩] وتتطابق تغطية الميزانية العمومية في نظام إحصاءات مالية الحكومة مع تغطيتها في نظام الحسابات القومية.

الجدول ألف ٣-١: تسلسل حسابات المعاملات في نظام الحسابات القومية

الحسابات الجارية	الحساب الأول	حساب الإنتاج
	الحساب الثاني-١-١	حساب توليد الدخل
	الحساب الثاني-١-٢	حساب تخصيص الدخل الأولي
	الحساب الثاني-٢	حساب التوزيع الثانوي للدخل
	الحساب الثاني-٤-١	حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف فيه[١]
حسابات التراكم	الحساب الثالث-١	حساب رأس المال
	الحساب الثالث-٢	الحساب المالي

[١] يوجد تسلسل حسابات بديل يستكمل فيه حساب التوزيع الثانوي للدخل (الحساب الثاني-٢) بحساب إعادة توزيع الدخل العيني (الحساب الثاني-٣) ويستعاض عن حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف فيه (الحساب الثاني -٤-١) بحساب استخدام الدخل المتاح للتصرف فيه المعدل (الحساب الثاني -٤-٢). وللحصول على مزيد من التفاصيل عن هذه الحسابات، راجع الفصلين الثامن والتاسع في *نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣*.

دال- استخدام بيانات إحصاءات مالية الحكومة في إعداد بيانات الحسابات القومية

١٣- رغم أوجه الشبه بين هيكلي النظامين، يعني اختلاف معاملة بعض الأنشطة في النظامين، إلى جانب الاحتياجات الخاصة لتحليل المالية العامة، أن المعاملات والتدفقات الأخرى الفعلية المسجلة في مختلف الكشوف والحسابات قد تختلف. ويستعرض هذا القسم هذه الاختلافات المذكورة أيضا في متن الدليل.

---

[٥] هناك نص صريح في نظام الحسابات القومية على المرونة في عرض الأرصدة والتدفقات. والحسابات الموصوفة هنا تضم العرض الأساسي الموصوف في الفصول من السادس حتى الثالث عشر في *نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣*.

[٦] صافي رصيد التشغيل مماثل "للتغيرات في القيمة الصافية نتيجة للادخار وصافي التحويلات الرأسمالية" وهو مجمل يتحدد في حساب رأس المال في نظام الحسابات القومية.

[٧] نظرا للمعاملة المختلفة لبعض الأنشطة، يختلف صافي الإقراض/الاقتراض والادخار في نظام إحصاءات مالية الحكومة عن صافي الإقراض/الاقتراض والادخار في نظام الحسابات القومية.

[٨] كما ورد في الفصل العاشر، تستخدم عبارة مكسب الحيازة كإشارة مختصرة إلى مكسب أو خسارة الحيازة.

[٩] يستخدم المصطلحان "إعادة التقييم" و"مكاسب الحيازة" بصورة متبادلة في *نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣*.

١٤– إضافة إلى ذلك، من المرجح في عديد من البلدان أن يستخدم معدو الحسابات القومية الإحصاءات المعدة لأغراض نظام إحصاءات مالية الحكومة كنقطة بداية في إعداد إحصاءات عن قطاع الحكومة العامة في نظام الحسابات القومية. ويعين الجدول ألف ٣–٢ حساب نظام الحسابات القومية الذي يمكن أن تسجل به معاملة من نظام إحصاءات مالية الحكومة، ورمز تصنيف نظام الحسابات القومية، وما إذا كانت المعاملة تعتبر موردا أو استخداما أو تغيرا في أصول أو تغيرا في خصوم أو تغيرا في القيمة الصافية.[١٠] وعندما تسجل معاملة بحساب جار في نظام الحسابات القومية، فإنها تصنف "كاستخدام" (انخفاض في القيمة الاقتصادية للوحدة) أو "كمورد" (إضافة إلى القيمة الاقتصادية للوحدة). أما عندما تسجل المعاملة في حساب تراكم في نظام الحسابات القومية، فإنها تصنف كتغير في أصول أو كتغير في خصوم أو كتغير في القيمة الصافية، وذلك حسب أثرها على الميزانية العمومية. ويوفر هذا القسم أيضا إرشادات بشأن تقدير عناصر مختارة في نظام الحسابات القومية.

١– محاسبة الإنتاج

١٥– تسجل الأنشطة الإنتاجية للحكومة بشكل مختلف إلى حد بعيد في النظامين الإحصائيين. ونتيجة لذلك، من الصعب اشتقاق قيود نظام الحسابات القومية المتعلقة بالإنتاج من إحصاءات نظام إحصاءات مالية الحكومة. ولتسهيل فهم الروابط بين النظامين، يشار إلى حسابات نظام الحسابات القومية بأسمائها، وتذكر رموز تصنيف نظام الحسابات القومية ونظام إحصاءات مالية الحكومة عند أول إشارة إلى فئة معينة للتدفقات.[١١]

١٦– المخرجات هي قيمة السلع والخدمات المنتَجة خلال فترة محاسبية وهي لا تسجل على هذا النحو في نظام إحصاءات مالية الحكومة، لأن معظم مخرجات وحدات الحكومة العامة يوزع على أساس غير سوقي. وتسجل المعاملات المتعلقة بإنتاج سلع وخدمات في نظام الحسابات القومية "بحساب الإنتاج" و"حساب توليد الدخل".

أ– حساب الإنتاج

١٧– يشمل حساب الإنتاج ما يلي: (١) مخرجات جميع السلع والخدمات التي تنتجها وحدة من وحدات الحكومة العامة كمورد (رمز التصنيف P.1 في نظام الحسابات القومية)، مع تقسيم المجموع إلى مخرجات سوقية (P.11)، ومخرجات لاستعمال المنتِج (P.12) يشار إليها في هذا الدليل باسم تكوين رأس المال للحساب الذاتي) ومخرجات غير سوقية أخرى (P.13)، (٢) الاستهلاك الوسيط لسلع وخدمات (P.2) كاستخدام، (٣) استهلاك رأس المال الثابت (K.1) كاستخدام. والبند الموازن هو القيمة المضافة (B.1) التي يمكن عرضها قبل أو بعد اقتطاع استهلاك رأس المال الثابت.

١٨– يتحدد مجموع مخرجات قطاع الحكومة العامة باعتباره مجموع مخرجات المنشآت غير السوقية ومخرجات المنشآت السوقية. ويتم اشتقاق مخرجات هذين النوعين من المنشآت بصورة مختلفة إلى حد بعيد كما هو مبين بالفقرات التالية.

١٩– لا يمكن تحديد مخرجات المنشآت غير السوقية من إحصاءات المبيعات لأن معظم تلك المخرجات يوزع بدون مقابل أو يباع بأسعار غير ذات دلالة اقتصادية. وبدلا من ذلك، تعرَّف مخرجات المنشآت غير السوقية بأنها تساوي مجموع تكاليف الإنتاج: أي تعويضات العاملين، والاستهلاك الوسيط، واستهلاك رأس المال الثابت، والضرائب الأخرى المدفوعة على الإنتاج، والإعانات المالية الأخرى المقبوضة على الإنتاج (كقيمة سالبة). ولإجراء هذا الحساب، يجب تقسيم مجموع قيم كل واحدة من فئات المصروفات هذه إلى مصروفات تتحملها منشآت سوقية ومصروفات تتحملها منشآت غير سوقية.

٢٠– مخرجات المنشآت السوقية تساوي مبيعات تلك المنشآت (فئة الإيرادات ١٤٢١ في نظام إحصاءات مالية الحكومة) زائدا التغيرات في مخزونات الأعمال قيد الإنجاز والسلع التامة الصنع لدى تلك المنشآت. وبذلك، فإن بيانات نظام إحصاءات مالية الحكومة عن مجموع التغير في تلك الفئات من المخزونات يتعين تقسيمها إلى بيانات منفصلة لكل من المنشآت السوقية والمنشآت غير السوقية لأغراض نظام الحسابات القومية.

٢١– بعد وضع تقدير لمجموع مخرجات قطاع الحكومة العامة، يجب توزيع هذا المجموع بين المكونات الثلاثة وهي: المخرجات السوقية، والمخرجات لاستعمال المنتِج، ومخرجات غير سوقية أخرى. والمخرجات لاستعمال المنتِج هي قيمة الأصول غير المالية المكونة للاستخدام الذاتي من جانب وحدات الحكومة العامة والمتوافرة بياناتها مباشرة من نظام إحصاءات مالية الحكومة تحت بند التذكرة 3M1 بالجدول ٨–١.[١٢] غير أنه لا تتوافر بيانات المخرجات السوقية والمخرجات غير السوقية الأخرى مباشرة، ولا

---

[١٠] العمود الأيمن بالجدول ألف ٣–٢ هو قائمة بفئات المعاملات في نظام إحصاءات مالية الحكومة. أما العمود الأيسر فيبين فئة نظام الحسابات القومية التي يمكن أن تسجل بها معاملة معينة من المعاملات المسجلة وفق نظام إحصاءات مالية الحكومة. غير أن فئة نظام الحسابات القومية قد تشمل معاملات لا تسجل في نظام إحصاءات مالية الحكومة أو معاملات من أكثر من فئة في نظام إحصاءات مالية الحكومة.

[١١] تأخذ رموز تصنيف المعاملات والتدفقات الأخرى في نظام الحسابات القومية شكل الحرف اللاتيني (D أو الحرف F أو الحرف K أو الحرف P) يليه رقم. وتستخدم رموز نظام الحسابات القومية الخاصة بالبنود الموازنة الحرف اللاتيني B. ويورد الملحق الرابع نظام رموز إحصاءات مالية الحكومة.

[١٢] ينص نظام الحسابات القومية على تقييم هذه المخرجات بأسعار السوق إذا عرضت بيانات الأصول المكونة للحساب الذاتي أيضا للبيع بالسوق. ومن المفترض في نظام إحصاءات مالية الحكومة أن الأصول التي يكونها قطاع الحكومة العامة للحساب الذاتي لا تعرض للبيع بالسوق، بحيث يكون التقييم المستند إلى تكلفة الإنتاج مقبولا.

تناظر بالضرورة مخرجات المنشآت السوقية ومخرجات المنشآت غير السوقية لأن المنشآت غير السوقية يمكن أن تنتج مخرجات سوقية.

٢٢- المخرجات السوقية هي كامل مخرجات المنشآت السوقية، والمبيعات الفعلية للمنشآت غير السوقية، والمخرجات الأخرى المحتسب بيعها. والمبيعات المحتسبة هي معاملات عينية تقيّم بأسعار السوق، وتتألف تلك المبيعات من سلع وخدمات تنتجها وحدات الحكومة العامة وتقدم كما يلي: (أ) إلى الموظفين كجزء من تعويضاتهم، (ب) كمنافع اجتماعية وفق برامج أرباب العمل للتأمين الاجتماعي، (ج) إلى حكومات أخرى ومنظمات دولية، (د) إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر ولأفراد وأسر كتعويض عن تلفيات أو لتسوية مطالبات تأمينية. ويرد وصف مفصل بقدر أكبر لهذه المعاملات في الفقرة ٣٣. وبعد تحديد المخرجات السوقية والمخرجات لاستعمال المنتِج، يمكن حساب قيمة المخرجات غير السوقية الأخرى كمتبق باعتبارها مجموع مخرجات قطاع الحكومة العامة ناقصا المخرجات لاستعمال المنتِج والمخرجات السوقية.

٢٣- بيانات الاستهلاك الوسيط لازمة لحساب الإنتاج في نظام الحسابات القومية، ولكن الاستهلاك الوسيط لا يشكل فئة مصروفات في نظام إحصاءات مالية الحكومة. والاستهلاك الوسيط هو مجموع قيمة جميع السلع والخدمات التي استهلكتها وحدات الحكومة العامة في أنشطتها الإنتاجية. والاستهلاك الوسيط مساو لما يلي:

استخدام سلع وخدمات (فئة المصروفات ٢٢ في نظام إحصاءات مالية الحكومة)

زائدا

سلع وخدمات مستخدمة في تكوين رأس المال للحساب الذاتي (بند التذكرة 3M12)

زائدا

استهلاك خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة (FISIM) وخدمات التأمين

ناقصا

سلع مشتراة بغرض إعادة البيع

زائدا

التغير في مخزونات الأعمال قيد الإنجاز، والسلع التامة الصنع، والسلع المشتراة بغرض إعادة البيع.

٢٤- لأغراض نظام الحسابات القومية، يتم اشتقاق قيم خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة وخدمات التأمين، عن طريق تجزئة المعاملات الفعلية للفائدة وأقساط التأمين على غير الحياة. فالوسيط المالي يحدد أسعار الفائدة للمودعين والمقترضين عند مستويات توفر هامشا يكفي لتغطية تكاليف تقديم خدماته للمودعين والمقترضين دون أن يتقاضى رسوما صريحة. ولذلك تتم تجزئة الفائدة المستحقة الدفع للوسيط المالي أو المستحقة القبض من جانبه في نظام الحسابات القومية إلى مدفوعات مقابل خدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة ومبلغ فائدة معدل. وبالمثل، تتم تجزئة مدفوعات أقساط التأمين على غير الحياة إلى مشتريات خدمات من مشروعات التأمين ومدفوعات صافي أقساط التأمين على غير الحياة (D.71). أما في نظام إحصاءات مالية الحكومة، فلا تحدث هذه التجزئة لأنها لا يمكن أن تقدَّر إلا بالاستعانة ببيانات عن الاقتصاد بكامله. وبدلا من ذلك، يتم قيد كامل قيم المعاملات الفعلية كفائدة وأقساط تأمين على غير الحياة.[١٣]

٢٥- المنشآت القائمة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي، بحكم تعريفها، لا تشتري سلعا بغرض إعادة البيع ولا يوجد لديها تغيرات في مخزونات الأعمال قيد الإنجاز أو السلع التامة الصنع. أما جميع المنشآت الأخرى فيمكن أن توجد هذه البنود لديها.

٢٦- استهلاك رأس المال الثابت في نظام الحسابات القومية يساوي فئة المصروفات التي تحمل نفس الاسم في نظام إحصاءات مالية الحكومة (٢٣) زائدا المقدار المسجل كأحد عناصر تكوين رأس المال للحساب الذاتي (بند التذكرة 3M13).

ب- *حساب توليد الدخل*

٢٧- يبدأ "حساب توليد الدخل" بالقيمة المضافة، ثم يشمل ما يلي: (١) تعويضات المستخدمين (D.1) كاستخدام، (٢) ضرائب أخرى على الإنتاج (D.29) مدفوعة كاستخدام، (٣) الإعانات الأخرى على الإنتاج (D.39) مقبوضة كاستخدام سالب. وبنده الموازن هو فائض التشغيل (B.2) الذي يمكن أن يعرض أيضا قبل أو بعد اقتطاع استهلاك رأس المال الثابت.

٢٨- تعويضات العاملين في نظام الحسابات القومية تساوي فئة المصروفات التي تحمل نفس الاسم في نظام إحصاءات مالية الحكومة (٢١) زائدا المقدار المسجل كأحد عناصر تكوين رأس المال للحساب الذاتي (بند التذكرة (3M11).

٢٩- تتألف الضرائب والإعانات المدرجة في تقييم مخرجات المنشآت غير السوقية من ضرائب أخرى على الإنتاج تدفعها وحدات الحكومة العامة إلى وحدات حكومية أخرى وإعانات أخرى على الإنتاج تتلقاها وحدات الحكومة العامة من وحدات حكومية أخرى. ومن المرجح أن تكون هذه المبالغ نادرة و/أو صغيرة. وتصنف الضرائب المدفوعة في نظام إحصاءات مالية الحكومة كمصروفات أخرى متنوعة (٢٨٢) وتصنف الإعانات كمنح مقبوضة

[١٣] للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن تقدير هذه الخدمات، راجع الملحقين الثالث والرابع في *نظام الحسابات القومية لعام* ١٩٩٣.

من مستويات أخرى للحكومة الوطنية (١٣٣)، وتحذفان بالتوحيد عند إعداد إحصاءات قطاع الحكومة العامة.

٢- الاستهلاك النهائي

٣٠- الاستهلاك النهائي هو أحد المكونات الرئيسية لإجمالي الناتج المحلي. ويطبق في نظام الحسابات القومية بطريقتين كما يلي: نفقات استهلاك نهائي (P.3) واستهلاك نهائي فعلي (P.4). والفرق بينهما هو التحويلات الاجتماعية العينية (D.63) وهو يمثل الاستهلاك النهائي لسلع وخدمات اشترتها وحدات الحكومة العامة ولكن استهلكتها فعليا الأسر.

٣١- لا تشكل نفقات الاستهلاك النهائي لقطاع الحكومة العامة أحد عناصر نظام إحصاءات مالية الحكومة. ويمكن حسابها كما يلي:

مجموع المخرجات كما هو موصوف بالفقرات ١٨-٢٠.

زائدا

مشتريات سلع وخدمات تحوّل للأسر بدون إدخال مزيد من التحويل عليها.

ناقصا

مبيعات السلع والخدمات الفعلية والمحتسبة، بما في ذلك مبيعات السلع المستعملة والخردة.

ناقصا

التغيرات في مخزونات الأعمال قيد الإنجاز والسلع التامة الصنع.

ناقصا

مخرجات تكوين رأس المال للحساب الذاتي.

٣٢- تصنف مشتريات السلع والخدمات المحولة للاستهلاك النهائي بدون إدخال أي مزيد من التحويل عليها كمنافع ضمان اجتماعي عينية (٢٧١٢)، أو منافع مساعدة اجتماعية عينية (٢٧٢٢) أو مصروفات جارية أخرى (٢٨٢١) حسب طبيعة البرنامج الذي يحكم توزيعها. وللحصول على مزيد من التفاصيل، راجع الفقرة ٣٦.

٣٣- المبيعات الفعلية من السلع والخدمات هي مجموع مبيعات المنشآت السوقية (١٤٢١)، والرسوم الإدارية (١٤٢٢) والمبيعات العرضية من جانب المنشآت غير السوقية (١٤٢٣). وتشتمل المبيعات المحتسبة على ما يلي:

- تعامل السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الحكومة العامة وتقدم كمنافع اجتماعية عينية بموجب برامج أرباب العمل للتأمين الاجتماعي كما لو كان هناك تحويل نقدي إلى المستفيدين تبعه بيع المخرجات إلى المستفيدين. وبذلك تظهر المخرجات في نظام الحسابات القومية تحت إنفاق الأسر على الاستهلاك النهائي، بينما يظهر التحويل كمنفعة اجتماعية (مسجلة في حساب التوزيع الثانوي للدخل/منافع اجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية الأخرى العينية/منافع الضمان الاجتماعي الخاصة الممولة (D.622) أو منافع الضمان الاجتماعي للمستخدمين غير الممولة (D.623).
- تعامل السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الحكومة العامة وتقدم كمنح عينية إلى حكومات أخرى ومنظمات دولية، كما لو كان هناك تحويل نقدي تبعه بيع المخرجات إلى الجهات المتلقية للسلع والخدمات. وتظهر المخرجات كصادرات (P.6) في حالة المنح المقدمة إلى حكومات أجنبية ومنظمات دولية، وتظهر إما كنفقات استهلاك نهائي للحكومة أو كإجمالي تكوين رأسمال ثابت (P.51) في حالة المنح المقدمة إلى وحدات محلية أخرى تابعة للحكومة العامة. ويظهر التحويل في حساب التوزيع الثانوي للدخل/تحويلات جارية أخرى/تحويلات جارية داخل الحكومة العامة (D.73) أو التعاون الدولي الجاري (D.74) أو في حساب رأس المال/تحويلات رأسمالية/منح استثمار (D.92) أو تحويلات رأسمالية أخرى (D.99).
- تعامل السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الحكومة العامة وتقدم إلى العاملين في شكل أجور عينية كتعويضات دفعت للعاملين نقدا وتبعها بيع إلى العاملين (١٤٢٤). وتسجل التعويضات في حساب توليد الدخل/تعويضات العاملين/أجور ورواتب (D.11) وتسجل المخرجات تحت إنفاق الأسر على الاستهلاك النهائي.
- تعامل السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الحكومة العامة وتقدم كتحويلات عينية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر أو إلى الأفراد أو الأسر تعويضا عن تلف ممتلكات أو إصابة شخصية أو تسوية لمطالبة تأمينية كتحويل نقدي وبيع مخرجات سوقية. ويسجل التحويل في حساب التوزيع الثانوي للدخل/تحويلات جارية أخرى/مطالبات على التأمين على غير الحياة (D.72) أو تحويلات جارية متنوعة (D.75) وتسجل المخرجات تحت إنفاق الأسر على الاستهلاك النهائي أو تحت إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر على الاستهلاك النهائي.

٣٤- عندما تباع سلعة قائمة، يسجل المبلغ المقبوض من البيع كنفقات استهلاك نهائي سالبة إذا كان اقتناء السلعة قد صنف كنفقات استهلاك نهائي. فعلى سبيل المثال، تصنف مشتريات القوات العسكرية من الأسلحة ونظم إطلاق الأسلحة كنفقات

استهلاك نهائي. ولذلك تعد مبيعات الأسلحة ونظم إطلاق الأسلحة المستعملة نفقات استهلاك نهائي سالبة. وتعد مبيعات السلع المستخدمة والخردة جزءا من الإيرادات المتنوعة وغير المصنفة في مكان آخر (١٤٥).

٣٥- التغيرات في مخزونات الأعمال قيد الإنجاز والسلع التامة الصنع، تمثلهما الفئتان ٣١٢٢٢ و٣١٢٢٣ في الجدول ٨-١. ويعد تكوين رأس المال للحساب الذاتي جزءا من المخرجات ولكنه ليس جزءا من نفقات الاستهلاك النهائي. ويمكن في نظام إحصاءات مالية الحكومة الحصول على تلك القيمة من بند التذكرة 3M1.

٣٦- كما ورد بالفقرة ٣٢، يمثل الفرق بين نفقات الاستهلاك النهائي وبين الاستهلاك النهائي الفعلي تحويلات اجتماعية عينية. ويتألف كامل فئتي نفقات منافع الضمان الاجتماعي العينية (٢٧١٢) ومنافع المساعدة الاجتماعية العينية (٢٧٢٢) في نظام إحصاءات مالية الحكومة من التعويض المسدد للأسر عن مشتريات منافع الضمان الاجتماعي العينية أو المشتريات المباشرة من جانب وحدات الحكومة العامة لمنافع الضمان الاجتماعي أو منافع المساعدة الاجتماعية من المنتجين السوقيين. وإضافة إلى ذلك، قد تشمل الفئة ٢٨٢١ مشتريات سلع وخدمات فردية غير سوقية (D.632) مثل مشتريات الخدمات التعليمية والترفيهية والثقافية من المنتجين السوقيين. وتدرج أيضا ضمن التحويلات الاجتماعية العينية قيمة السلع والخدمات التي تنتجها وحدات الحكومة العامة وتحول إلى الأسر كمنافع ضمان اجتماعي، أو منافع مساعدة اجتماعية، أو كسلع وخدمات فردية غير سوقية. ويمكن الحصول على معلومات عن هذه السلع والخدمات من التصنيف المزدوج من "تصنيف وظائف الحكومة" والنوع الاقتصادي للمصروفات بالجدول ٦-٣. ويشتمل مرفق الفصل السادس على قائمة بالخدمات التي تعتبر فردية.

٣- التأمين الاجتماعي

٣٧- تتطابق المساهمات الاجتماعية التي يدفعها أرباب العمل كجزء من تعويضات العاملين في نظام إحصاءات مالية الحكومة (٢١٢) مع نفس الفئة في نظام الحسابات القومية (D.12). غير أنه يمكن أن يكون المبلغ المسجل للمساهمات الاجتماعية التي تتلقاها الوحدات التي تدير برامج التأمين الاجتماعي مختلفة إلى حد بعيد في النظامين. ففي نظام الحسابات القومية، تعتبر جميع المساهمات الاجتماعية التي يحصل عليها العاملون في شكل تعويضات قد دفعت إلى هيئة إدارة البرنامج كمساهمات اجتماعية (D.61). أما في نظام إحصاءات مالية الحكومة، فتصنف المساهمات الاجتماعية المدفوعة إلى برامج أرباب العمل للتأمين الاجتماعي التي توفر معاشات تقاعد ومنافع تقاعد أخرى كإنشاء التزامات من جانب هيئة إدارة البرنامج (٣٣١٦) وليس كإيرادات من مساهمات اجتماعية (١٢).

٣٨- إلى جانب المساهمات الاجتماعية المدفوعة كتعويضات للعاملين، يعتبر في نظام الحسابات القومية أن هيئات إدارة برامج أرباب العمل الممولة للتأمين الاجتماعي تدفع دخل ملكية يعزى إلى حاملي وثائق التأمين (D.44) إلى المستفيدين من هذه البرامج يساوي دخل الملكية وصافي فائض التشغيل المكتسبين من استثمار احتياطيات البرامج. ويعتبر بعد ذلك أن المستفيدين دفعوا دخل الملكية هذا إلى هيئة إدارة البرنامج كمساهمة اجتماعية تكميلية. ولا تسجل هذه المساهمات الاجتماعية المحتسبة في نظام إحصاءات مالية الحكومة، ويجب اشتقاق قيمة هذا البند من سجلات برامج التأمين الاجتماعي ذات الصلة.

٣٩- تسجل في نظام الحسابات القومية جميع المنافع الاجتماعية المدفوعة، بما في ذلك معاشات التقاعد ومنافع التقاعد الأخرى إما في حساب التوزيع الثانوي للدخل/تحويلات اجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية (D.62) أو في حساب إعادة توزيع الدخل/تحويلات اجتماعية عينية. أما فئة مصروفات المنافع الاجتماعية (٢٧) في نظام إحصاءات مالية الحكومة فتعد فئة أضيق، وهي تشمل ما يلي: (أ) جميع منافع الضمان الاجتماعي ومنافع المساعدة الاجتماعية ما عدا المنافع التي تأخذ شكل سلع وخدمات تنتجها وحدات الحكومة العامة، (ب) منافع أرباب العمل الاجتماعية ما عدا منافع التقاعد وجميع المنافع التي تأخذ شكل سلع وخدمات تنتجها وحدات الحكومة العامة. وتصنف منافع التقاعد كانخفاض في خصوم احتياطيات التأمين الفنية. وتسجل تكاليف المنافع الاجتماعية التي تنتجها وحدات الحكومة العامة كتكاليف إنتاج في مختلف فئات المصروفات في نظام إحصاءات مالية الحكومة، مثل تعويضات العاملين واستخدام السلع والخدمات. وقد تناولت الفقرة ٣٦ تقدير منافع الضمان الاجتماعي ومنافع المساعدة الاجتماعية التي تنتجها وحدات الحكومة العامة، ويجب بصورة مماثلة تقدير المنافع الاجتماعية التي يقدمها أرباب العمل.

٤٠- يوجد في نظام الحسابات القومية قيد في "حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به" و"حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف فيه المعدل "خاص" بالتعديل نتيجة التغير في صافي حقوق الأسر في صناديق معاشات التقاعد" (D.8). وهذا القيد يساوي مجموع قيمة المساهمات الاجتماعية الفعلية المستحقة الدفع إلى برامج أرباب العمل الممولة للتقاعد زائدا مجموع قيمة المساهمات الاجتماعية التكميلية ناقصا قيمة رسوم الخدمة المصاحبة ناقصا مجموع قيمة معاشات التقاعد المدفوعة كمنافع تأمين اجتماعي من جانب برامج أرباب العمل الممولة للتقاعد. وهذه المعاملة المختلفة لبرامج التقاعد تنفي الحاجة إلى هذا البند في نظام إحصاءات مالية الحكومة.

٤- معاملات أخرى وتدفقات اقتصادية أخرى

٤١- يشتمل نظام إحصاءات مالية الحكومة على تصنيف مفصل للضرائب يستند إلى الممارسات الشائعة في الإدارة

الضريبية. وتصنف الضرائب في نظام الحسابات القومية حسب دورها في الأنشطة الاقتصادية ضمن أي من الفئات التالية: (١) ضرائب على الإنتاج والمستوردات (D.2)، (٢) ضرائب جارية على الدخل والثروة .. إلخ (D.5)، (٣) ضرائب على رأس المال (D.91). ويترتب على ذلك ضرورة توزيع بعض فئات الضرائب في نظام إحصاءات مالية الحكومة، مثل ضرائب المركبات، بين فئتين ضريبيتين في نظام الحسابات القومية حسب ما إذا كانت الضرائب مستحقة الدفع من المنتجين أو من المستهلكين النهائيين، وترد الإشارة إلى هذه الضرائب في الجدول ألف ٣-٢. غير أنه قد لا يتوافر لدى معدي إحصاءات مالية الحكومة ما يلزم من معلومات لتوزيع هذه الضرائب.

٤٢- هناك عدة أنواع لدخل الملكية كما يلي:

- تتطابق في النظامين بنود الأرباح الموزعة (البند D.421 في نظام الحسابات القومية، والبند ١٤١٢ أو البند ٢٨١١ في نظام إحصاءات مالية الحكومة)، والمسحوبات من دخل أشباه الشركات (البند D.422، والبندان ١٤١٣ و٢٨١٢)، والريع/الإيجار (البند D.45، والبندان ١٤١٥ و٢٨١٤).

- يجب تعديل المبالغ المسجلة كإيرادات فائدة (١٤١١) ومصروفات (٢٤) في نظام إحصاءات مالية الحكومة للقيد في نظام الحسابات القومية (D.41) عندما تشمل مبالغ مدفوعة إلى الوسطاء الماليين أو مقبوضة منهم. ولا يستطيع إجراء هذا التعديل الموصوف في الفقرة ٢٤ إلا معدو الحسابات القومية.

- وصفت الفقرة ٣٨ دخل الملكية الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين والمتعلق ببرامج أرباب العمل الممولة للتأمين الاجتماعي كمعاملة في نظام الحسابات القومية تساوي في قيمتها دخل الملكية و/أو صافي فائض التشغيل الذي يكتسبه الصندوق المعني من استثمار احتياطياته. وهذا البند (٢٨١٣) في نظام إحصاءات مالية الحكومة يساوي الزيادة في خصوم برنامج التقاعد ذي المنافع المحددة الناتجة عن مرور الوقت. ويمكن اشتقاق قيم بنود نظام الحسابات القومية ذات الصلة من سجلات برامج التقاعد المفصلة.

- لا تسجل في نظام إحصاءات مالية الحكومة عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها (D.43)، ويجب تقديرها من مصادر أخرى. وقد ورد وصف لها بالحاشية رقم ٩ بالفصل الخامس.

٤٣- التحويلات الجارية الأخرى (D.7) في نظام الحسابات القومية هي مجموعة متباينة من القيود الموجودة بمواضع مختلفة في نظام إحصاءات مالية الحكومة. ويجب تعديل صافي أقساط التأمين على غير الحياة لاحتساب بيع أو شراء خدمات التأمين، كما هو مذكور بالفقرة ٢٤. ويسجل إجمالي أقساط التأمين على غير الحياة في نظام إحصاءات مالية الحكومة كإيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر (١٤٥) أو كمصروفات أخرى متنوعة (٢٨٢). وتعد مطالبات التأمين على غير الحياة متطابقة في النظامين. وكما هي الحال بالنسبة للأقساط، تسجل تلك المطالبات في نظام إحصاءات مالية الحكومة كإيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر (١٤٥) أو كمصروفات أخرى متنوعة (٢٨٢). وتسجل التحويلات الجارية داخل الحكومة العامة والتعاون الدولي الجاري في نظام إحصاءات مالية الحكومة كمنح جارية مقبوضة (١٣١١ أو ١٣٢١ أو ١٣٣١) أو مدفوعة (٢٦١١ أو ٢٦٢١ أو ٢٦٣١) إلا في حالة السلع والخدمات التي تنتجها وحدات الحكومة العامة (الفقرة ٣٣). ويمكن قيد التحويلات الجارية المتنوعة كغرامات وجزاءات ومصادرات (١٤٣) أو كتحويلات طوعية جارية عدا المنح (١٤٤١) أو كإيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر (١٤٥) أو كمصروفات أخرى متنوعة (٢٨٢) أو كسلع وخدمات تنتجها وحدات الحكومة العامة (الفقرة ٣٣).

٤٤- يمكن اشتقاق معظم القيود في حساب رأس المال في نظام الحسابات القومية مباشرة من القيود المناظرة في نظام إحصاءات مالية الحكومة. وعلى وجه الخصوص، يعد بند "اقتناء الأصول الثابتة الملموسة مخصوما منه الأصول المتصرف فيها" (P.511) هو مجموع بنود اكتساب مبان وإنشاءات ناقصا التصرف فيها (٣١١١)، وآلات ومعدات (٣١١٢) وأصول فلاحية (٣١١٣١). ويعد بند "اقتناء الأصول الثابتة غير الملموسة مخصوما منه الأصول المتصرف فيها" (P.512) هو نفس الفئة ٣١١٣٢ في نظام إحصاءات مالية الحكومة. ويعد بند "الإضافات إلى قيمة الأصول غير المالية غير المنتَجة" (P.513) بمثابة جزء من قيد إحصاءات مالية الحكومة الخاص باقتناء الأصول غير المنتَجة (٣١٤) ويتألف من قيمة التحسينات الكبرى في الأصول غير المالية غير المنتَجة (P. 5131) وتكاليف نقل الملكية في الأصول غير المالية غير المنتَجة (P. 5132).

٤٥- يتطابق استهلاك رأس المال الثابت في نظام الحسابات القومية مع مجموع قيمة استهلاك رأس المال الثابت المسجل في الجدول ٨-١. ويعد بند التغيرات في المخزونات في نظام الحسابات القومية (P.52) هو نفس بند التغيرات في المخزونات في نظام إحصاءات مالية الحكومة، ولكن المقادير الخاصة بأنواع المخزونات تختلف، لأن نظام إحصاءات مالية الحكومة يدرج فئة للمخزونات الاستراتيجية لا تظهر في نظام الحسابات القومية، إذ أن المخزونات الاستراتيجية تصنف في هذا النظام كسلع مشتراة بغرض إعادة البيع.

٤٦- تعد بنود "اقتناء النفائس مخصوما منه النفائس المتصرف فيها" (P.53) و"احتياز الأراضي وغيرها من الأصول غير المنتَجة الملموسة مخصوما منه الأراضي والأصول المتصرف فيها" (K.21) و "اقتناء الأصول غير المنتَجة غير الملموسة مخصوما

منه الأصول المتصرف فيها" (K.22)، هي نفس البنود المناظرة في نظام إحصاءات مالية الحكومة باستثناء المبالغ المسجلة في نظام الحسابات القومية كإضافات لقيمة الأصول غير المالية غير المنتَجة الموصوفة في الفقرة ٤٤.

٤٧- التحويلات الرأسمالية المسجلة في نظام الحسابات القومية مسجلة في مواضع متعددة في نظام إحصاءات مالية الحكومة. فيمكن قيد التحويلات الرأسمالية المستحقة القبض كضرائب تركات وأيلولة وهبات (١١٣٣)، أو كضرائب غير متكررة أخرى على الممتلكات (١١٣٥) أو كمنح رأسمالية (١٣١٢، و ١٣٢٢، و١٣٣٢) أو كتحويلات رأسمالية طوعية عدا المنح (١٤٤٢). ويمكن قيد التحويلات الرأسمالية المستحقة الدفع كمنح رأسمالية (٢٦١٢، و٢٦٢٢، و٢٦٣٢) أو كمصروفات أخرى/مصروفات متنوعة أخرى/تحويلات رأسمالية أخرى (٢٨٢٢).

٤٨- باستثناء المعاملات في احتياطيات التأمين الفنية والأسهم وحصص رأس المال الأخرى، ينبغي أن تكون المعاملات المسجلة في الحساب المالي في نظام الحسابات القومية مطابقة للمعاملات المسجلة في الجدول ٩-١. وتختلف المعاملات المسجلة تحت احتياطيات التأمين الفنية في النظامين بسبب اختلاف معاملة برامج أرباب العمل للتأمين الاجتماعي التي توفر منافع معاشات تقاعد ومنافع تقاعد أخرى. ويعامل تلقي برامج التقاعد غير الممولة لمساهمات اجتماعية ودفع منافع اجتماعية من هذه البرامج كمعاملات في احتياطيات التأمين الفنية في نظام إحصاءات مالية الحكومة، ولكنها تعامل في نظام الحسابات القومية كمدفوعات تحويلات. وتختلف أيضا في النظامين المبالغ المسجلة كزيادات في احتياطيات التأمين الفنية عن المصروفات على الممتلكات التي تعزى إلى حملة وثائق التأمين، وذلك كما ورد شرحه في الفقرة ٤٢. وتختلف المعاملات في الأسهم وحصص رأس المال الأخرى لأن نظام الحسابات القومية يدرج إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها كشراء محتسب لأسهم وحصص رأسمال أخرى، ولكن هذا الاحتساب لا يتم في نظام إحصاءات مالية الحكومة. وبدلا من ذلك، تعامل الزيادة في قيمة الأسهم وحصص رأس المال الأخرى كمكسب حيازة.

٤٩- تعد التدفقات الأخرى هي نفسها في معظمها بالنظامين. وتنشأ بضعة فروق عن اختلاف معاملة بعض الأنشطة. فكما جاء بالفقرة السابقة، تعتبر إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها معاملة محتسبة في نظام الحسابات القومية ولكنها تعد مكسب حيازة في نظام إحصاءات مالية الحكومة. وفي نظام الحسابات القومية يعامل كمكسب حيازة الفرق بين التغير في خصوم برنامج أرباب العمل الممول للتقاعد بسبب مرور الوقت (الفقرة ٤٢) والمبلغ الذي يمكن أن ينسب إلى دخل الملكية الذي يعزى إلى حملة وثائق التأمين. أما في نظام إحصاءات مالية الحكومة فلا يظهر مكسب الحيازة هذا.

الجدول ألف ٣-٢: التناظر بين فئات المعاملات في نظام إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية

فئة المعاملات في إحصاءات مالية الحكومة	الحساب وفئة المعاملات في نظام الحسابات القومية اللذان تسجل فيهما معاملات إحصاءات مالية الحكومة
معاملات الإيرادات	
الضرائب	
١- الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	حساب التوزيع الثانوي للدخل/ الضرائب الجارية على الدخل والثروة .. إلخ/ ضرائب الدخل (D.51) (مورد)
٢- الضرائب على الرواتب والأجور والقوى العاملة	حساب تخصيص الدخل الأولي/ الضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب الأخرى على الإنتاج (D.29) (مورد)
٣- الضرائب على الممتلكات	
الضرائب المتكررة على الممتلكات غير المنقولة	تسجل الضرائب التي تدفعها المشروعات في حساب تخصيص الدخل الأولي/الضرائب على الإنتاج والمستوردات/الضرائب الأخرى على الإنتاج (D.29) (مورد).
	تسجل الضرائب المدفوعة من المستهلك النهائي، بما في ذلك مالكو المساكن التي يشغلونها، في حساب التوزيع الثانوي للدخل/ الضرائب الجارية على الدخل والثروة .. إلخ/ ضرائب جارية أخرى (D.59) (مورد)
الضرائب المتكررة على صافي الثروة	تسجل الضرائب التي تدفعها المشروعات في حساب تخصيص الدخل الأولي/ الضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب الأخرى على الإنتاج (D.29) (مورد).
	تسجل الضرائب المدفوعة من المستهلك النهائي، في حساب توزيع الدخل الثانوي/ الضرائب الجارية على الدخل والثروة .. إلخ/ ضرائب جارية أخرى (D.59) (مورد)
ضرائب على تركات الأيلولة والهبات	حساب رأس المال/ التحويلات الرأسمالية/ الضرائب على رأس المال (D.91) (زيادة في القيمة الصافية)
الضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية	حساب تخصيص الدخل الأولي/ الضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب على المنتجات/ الضرائب على المنتجات عدا ضريبة القيمة المضافة والضرائب على المستوردات والصادرات (D.214) (مورد)
الضرائب غير المتكررة الأخرى على الممتلكات	حساب رأس المال/ التحويلات الرأسمالية/ الضرائب على رأس المال (D.91) (زيادة في القيمة الصافية)
الضرائب المتكررة الأخرى على الممتلكات	تسجل الضرائب التي تدفعها المشروعات في حساب تخصيص الدخل الأولي/ الضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب الأخرى على الإنتاج (D.29) (مورد).
	تسجل الضرائب المدفوعة من المستهلك النهائي في حساب توزيع الدخل الثانوي/ الضرائب الجارية على الدخل والثروة .. إلخ/ضرائب جارية أخرى (D.59) (مورد)
٤- الضرائب على السلع والخدمات	
ضرائب القيمة المضافة	حساب تخصيص الدخل الأولي/الضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب على المنتجات/الضرائب من نوع ضريبة القيمة المضافة (D.211) (مورد)
ضرائب المبيعات	تسجل الضرائب على السلع والخدمات المنتجة محليا في حساب تخصيص الدخل الأولي/ الضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب على المنتجات/ الضرائب على المنتجات عدا ضريبة القيمة المضافة، والضرائب على المستوردات وعلى الصادرات (D.214) (مورد).
	تسجل الضرائب على السلع والخدمات المستوردة في حساب تخصيص الدخل الأولي/ الضرائب على المنتجات/ ضرائب ورسوم الواردات عدا ضرائب القيمة المضافة/ الضرائب على المستوردات عدا ضريبة القيمة المضافة والرسوم (D.2122) (مورد)
الضرائب على رقم المبيعات والضرائب العامة الأخرى على السلع والخدمات	حساب تخصيص الدخل الأولي/ الضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب على المنتجات/ الضرائب على المنتجات عدا ضريبة القيمة المضافة والضرائب على المستوردات وعلى الصادرات (D.214) (مورد)
المكوس الانتقائية	تسجل الضرائب على السلع والخدمات المنتجة محليا في حساب تخصيص الدخل الأولي/الضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب على المنتجات/الضرائب على المنتجات عدا ضريبة القيمة المضافة، والضرائب على المستوردات وعلى الصادرات (D.214) (مورد).
	تسجل الضرائب على السلع والخدمات المستوردة في حساب تخصيص الدخل الأولي/ الضرائب على المنتجات/ضرائب ورسوم الواردات عدا ضرائب القيمة المضافة/الضرائب على المستوردات عدا ضريبة القيمة المضافة والرسوم (D.2122) (مورد)
أرباح الاحتكارات المالية	حساب تخصيص الدخل الأولي/ الضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب على المنتجات/ الضرائب على المنتجات عدا ضريبة القيمة المضافة، والضرائب على المستوردات وعلى الصادرات (D.214) (مورد)
الضرائب على خدمات معينة	تسجل الضرائب على السلع والخدمات المنتجة محليا في حساب تخصيص الدخل الأولي/ الضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب على المنتجات/ الضرائب على المنتجات عدا ضريبة القيمة المضافة، والضرائب على المستوردات وعلى الصادرات (D.214) (مورد).
	تسجل الضرائب على السلع والخدمات المستوردة في حساب تخصيص الدخل الأولي/ الضرائب على المنتجات/ ضرائب ورسوم الواردات عدا ضرائب القيمة المضافة/ الضرائب على المستوردات عدا ضريبة القيمة المضافة والرسوم (D.2122) (مورد)
ضرائب المركبات	تسجل الضرائب التي تدفعها المشروعات في حساب تخصيص الدخل الأولي/ الضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب الأخرى على الإنتاج (D.59) (مورد).
	تسجل الضرائب المدفوعة من المستهلك النهائي في حساب توزيع الدخل الثانوي/ الضرائب الجارية على الدخل والثروة .. إلخ/ضرائب جارية أخرى (D.59) (مورد)

الجدول ألف٣-٢: التناظر بين فئات المعاملات في نظام إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية *(تابع)*

فئة المعاملات في إحصاءات مالية الحكومة	الحساب وفئة المعاملات في نظام الحسابات القومية اللذان تسجل فيهما معاملات إحصاءات مالية الحكومة
معاملات الإيرادات (تابع)	
الضرائب (تابع)	
الضرائب الأخرى على استخدام سلع والسماح باستخدام سلع أو أداء خدمات	تسجل الضرائب التي تدفعها المشروعات في حساب تخصيص الدخل الأولي/الضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب الأخرى على الإنتاج (D.29) (مورد).
	تسجل الضرائب المدفوعة من المستهلك النهائي في حساب توزيع الدخل الثانوي/الضرائب الجارية على الدخل والثروة .. إلخ/ضرائب جارية أخرى (D.59) (مورد)
الضرائب الأخرى على السلع والخدمات	تسجل الضرائب التي تدفعها المشروعات في حساب تخصيص الدخل الأولي/ الضرائب على الإنتاج والمستوردات/الضرائب الأخرى على الإنتاج (D.29) (مورد).
	تسجل الضرائب المدفوعة من المستهلك النهائي في حساب توزيع الدخل الثانوي/الضرائب الجارية على الدخل والثروة .. إلخ/ضرائب جارية أخرى (D.59) (مورد)
٥- ضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	
الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى	حساب تخصيص الدخل الأولي/ الضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب على المنتجات/ ضرائب ورسوم الواردات عدا ضرائب القيمة المضافة/ الرسوم على المستوردات (D.2121) (مورد)
الضرائب على الصادرات	حساب تخصيص الدخل الأولي/ الضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب على المنتجات/ الضرائب على الصادرات (D.213) (مورد)
أرباح احتكارات الصادرات أو الواردات	تسجل أرباح احتكارات الواردات في حساب تخصيص الدخل الأولي/ الضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب على المنتجات/ ضرائب ورسوم الواردات عدا ضرائب القيمة المضافة/ الضرائب على المستوردات، عدا ضريبة القيمة المضافة والرسوم (D.2122) (مورد)
	تسجل أرباح احتكارات الصادرات في حساب تخصيص الدخل الأولي/ الضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب على المنتجات/ الضرائب على الصادرات (D.213) (مورد)
أرباح الصرف	حساب تخصيص الدخل الأولي/الضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب على المنتجات/الضرائب على المنتجات عدا ضريبة القيمة المضافة والضرائب على المستوردات وعلى الصادرات (D.214) (مورد)
الضرائب على معاملات الصرف	حساب تخصيص الدخل الأولي/ الضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب على المنتجات/ الضرائب على المنتجات عدا ضريبة القيمة المضافة، والضرائب على المستوردات وعلى الصادرات (D.214) (مورد)
الضرائب الأخرى على التجارة والمعاملات الدولية	تسجل الضرائب التي تدفعها المشروعات في حساب تخصيص الدخل الأولي/ الضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب الأخرى على الإنتاج (D.29) (مورد).
	تسجل الضرائب المدفوعة من المستهلك النهائي في حساب توزيع الدخل الثانوي/الضرائب الجارية على الدخل والثروة .. إلخ/ضرائب جارية أخرى (D.59) (مورد)
٦- ضرائب أخرى	
الضرائب الأخرى المدفوعة من قطاع الأعمال فقط	حساب تخصيص الدخل الأولي/ ضرائب على الإنتاج والمستوردات/ الضرائب الأخرى على الإنتاج (D.29) (مورد)
الضرائب الأخرى المدفوعة من جهات أخرى عدا قطاع الأعمال أو غير المصنفة في مكان آخر	حساب التوزيع الثانوي للدخل/ الضرائب الجارية على الدخل والثروة .. إلخ/ ضرائب جارية أخرى (D.59) (مورد)
المساهمات الاجتماعية	حساب التوزيع الثانوي للدخل/ المساهمات الاجتماعية (D.61) (مورد)
المنح	تسجل المنح الجارية في حساب التوزيع الثانوي للدخل/ تحويلات جارية أخرى/ تحويلات جارية داخل الحكومة العامة(D.73) (أو التعاون الدولي الجاري) (D.74) (مورد)
	تسجل المنح الرأسمالية في حساب رأس المال/ التحويلات الرأسمالية/ المنح الاستثمارية (D.92) (أو التحويلات الرأسمالية الأخرى) (D.99) (زيادة في القيمة الصافية)
دخل الملكية	حساب تخصيص الدخل الأولي/ دخل الملكية (D.4) (مورد) راجع الفقرة ٢٤ في متن الدليل للاطلاع على التعديل الممكن المتعلق بخدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة
مبيعات سلع وخدمات	تسجل المبيعات التي تتم بأسعار ذات دلالة اقتصادية في حساب الإنتاج/ المخرجات/ المخرجات السوقية (P.11) (مورد)
	تسجل المبيعات التي تتم بأسعار غير ذات دلالة اقتصادية في حساب الإنتاج/ المخرجات/ مخرجات غير سوقية أخرى (P.13) (مورد)
	تسجل مبيعات السلع والخدمات المحتسبة في حساب الإنتاج/ المخرجات/المخرجات السوقية (P.11) (مورد)
غرامات وجزاءات ومصادرات	حساب التوزيع الثانوي للدخل/ تحويلات جارية أخرى/تحويلات جارية متنوعة (D.75) (مورد)
تحويلات طوعية عدا المنح	تسجل التحويلات الجارية في حساب التوزيع الثانوي للدخل/ تحويلات جارية أخرى/ تحويلات جارية متنوعة (D.75) (مورد)
	تسجل التحويلات الرأسمالية في حساب رأس المال/ التحويلات الرأسمالية/ المنح الاستثمارية (D.92) (أو التحويلات الرأسمالية الأخرى) (D.99) (زيادة في القيمة الصافية)
إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر	تسجل مبيعات الخردة والسلع المستعملة غير المصنفة كأصول في حساب الإنتاج/ الاستهلاك الوسيط (P.2) (استخدام سالب)
	تسجل جميع المعاملات الأخرى في حساب التوزيع الثانوي للدخل/ تحويلات جارية أخرى/ تحويلات جارية متنوعة (D.75) (مورد)

الجدول ألف٣-٢: التناظر بين فئات المعاملات في نظام إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية *(تابع)*

فئة المعاملات في إحصاءات مالية الحكومة	الحساب وفئة المعاملات في نظام الحسابات القومية اللذان تسجل فيهما معاملات إحصاءات مالية الحكومة
معاملات المصروفات	
تعويضات العاملين	حساب توليد الدخل/ تعويضات المستخدمين (D.1) (استخدام) تشمل الفئة المعنية في نظام الحسابات القومية أيضا تعويضات المستخدمين المتعلقة بتكوين الأصول غير المالية للحساب الذاتي والذي يسجل في نظام إحصاءات مالية الحكومة كصافي اقتناء أصول ثابتة أو نفائس.
استخدام سلع وخدمات	تسجل معظم المعاملات في حساب الإنتاج/ الاستهلاك الوسيط (P.2) (استخدام). وتشمل الفئة المعنية في نظام الحسابات القومية أيضا المعاملات المتعلقة بتكوين رأس المال للحساب الذاتي، والتي تسجل في نظام إحصاءات مالية الحكومة كصافي اقتناء أصول ثابتة أو نفائس. راجع الفقرة ٢٣ في متن الدليل للاطلاع على اشتقاق أوفى للاستهلاك الوسيط.
استهلاك رأس المال الثابت	حساب الإنتاج/ استهلاك رأس المال الثابت (K.1) (استخدام). تشمل الفئة المعنية في نظام الحسابات القومية أيضا استهلاك رأس المال الثابت المتعلق بتكوين الأصول غير المالية للحساب الذاتي، والذي يسجل في نظام إحصاءات مالية الحكومة كصافي اقتناء أصول ثابتة أو نفائس.
الفائدة	حساب تخصيص الدخل الأولي/ دخل الملكية/الفائدة (D.41) (استخدام). راجع الفقرة ٢٤ في متن الدليل للاطلاع على التعديل الممكن المتعلق بخدمات الوساطة المالية المقيسة بصورة غير مباشرة.
الإعانات	حساب تخصيص الدخل الأولي/ الإعانات (D.3) (مورد سالب)
المنح	تسجل التحويلات الجارية في حساب التوزيع الثانوي للدخل/ تحويلات جارية أخرى/ تحويلات جارية داخل الحكومة العامة (D.73) (أو التعاون الدولي الجاري (D.74) (مورد)
	تسجل التحويلات الرأسمالية في حساب رأس المال/ التحويلات الرأسمالية/ المنح الاستثمارية (D.92) (أو التحويلات الرأسمالية الأخرى (D.99) (زيادة في القيمة الصافية)
المنافع الاجتماعية	تسجل المنافع الاجتماعية النقدية وجميع منافع التأمين الاجتماعي لبرامج أرباب العمل الممولة وبرامج العاملين غير الممولة في حساب التوزيع الثانوي للدخل/ المنافع اجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية (D.62) (استخدام)
	تسجل جميع المنافع الاجتماعية العينية الأخرى في حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف فيه/نفقات الاستهلاك النهائي/نفقات الاستهلاك الفردي (P.31) (استخدام)
مصروفات أخرى	تسجل مصروفات الممتلكات عدا الفائدة في حساب تخصيص الدخل الأولي/ دخل الملكية (D.4) (استخدام)
	تسجل الضرائب الجارية المدفوعة إلى وحدات حكومية أخرى في حساب توليد الدخل/ الضرائب على الإنتاج والمستوردات/الضرائب الأخرى على الإنتاج (D.29) (استخدام)
	تسجل المعاملات الجارية الأخرى في حساب التوزيع الثانوي للدخل/ التحويلات الجارية الأخرى/تحويلات جارية متنوعة (D.75) (استخدام)
	تسجل التحويلات الرأسمالية في حساب رأس المال/ التحويلات الرأسمالية/ الضرائب على رأس المال (D.91)، (أو المنح الاستثمارية (D.92) (أو التحويلات الرأسمالية الأخرى (D.99) (انخفاض في القيمة الصافية)

الجدول ألف٣-٢: التناظر بين فئات المعاملات في نظام إحصاءات مالية الحكومة ونظام الحسابات القومية *(تتمة)*

فئة المعاملات في إحصاءات مالية الحكومة	الحساب وفئة المعاملات في نظام الحسابات القومية اللذان تسجل فيهما معاملات إحصاءات مالية الحكومة
المعاملات في الأصول غير المالية	
صافي اقتناء أصول ثابتة	تسجل المعاملات عدا استهلاك رأس المال الثابت في حساب رأس المال/ إجمالي تكوين رأس المال الثابت (P.51) (تغير في الأصول). وفي نظام الحسابات القومية، تسجل أيضا المعاملات المتعلقة بتكوين الأصول الثابتة للحساب الذاتي تحت تعويضات المستخدمين، والاستهلاك الوسيط، واستهلاك رأس المال الثابت، والضرائب ناقصا الإعانات على الإنتاج
استهلاك رأس المال الثابت	حساب رأس المال/استهلاك رأس المال الثابت (K.1) (انخفاض في الأصول)
تغيرات في المخزونات	حساب رأس المال/تغيرات في المخزونات (P.52) (تغير في الأصول)
صافي اقتناء نفائس	حساب رأس المال/ اقتناء النفائس مخصوما منه التخلص منها (P.53) (تغير في الأصول)
صافي اقتناء أصول غير منتَجة	حساب رأس المال/ اقتناء أصول غير مالية غير منتَجة مخصوما منه الأصول المتصرف فيها (K.2) (تغير في الأصول)
معاملات في الأصول المالية والخصوم	
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	الحساب المالي/الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (F.1) (تغير في الأصول)
عملة وودائع	الحساب المالي/ العملة والودائع (F.2) (تغير في الأصول و/أو تغير في الخصوم)
أوراق مالية عدا الأسهم	الحساب المالي/ الأوراق المالية عدا الأسهم (F.3) (تغير في الأصول و/أو تغير في الخصوم)
قروض	الحساب المالي/القروض (F.4) (تغير في الأصول و/أو تغير في الخصوم)
أسهم وحصص رأسمال أخرى	الحساب المالي/ الأسهم والحصص الأخرى (F.5) (تغير في الأصول و/أو تغير في الخصوم)
احتياطيات التأمين الفنية	الحساب المالي/ احتياطيات التأمين الفنية (F.6) (تغير في الأصول و/أو تغير في الخصوم)
المشتقات المالية	الحساب المالي/ المشتقات المالية (F.7) (تغير في الأصول و/أو تغير في الخصوم)
حسابات أخرى دائنة/مدينة	الحساب المالي/الحسابات الأخرى برسم القبض/الدفع (F.8) (تغير في الأصول و/أو تغير في الخصوم)